المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الثقافة السياسية من منظور علماني في الفكر الغربي الحديث
جون لوك أنموذجا

د بن علي محمد/ أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان
مناد صافية /طالبة دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

تاريخ الارسال: 02 ماي 2018	تاريخ القبول:04 ماي 2018	تاريخ النشر:01/ اوت /2018

الملخص:

يهدف هذا المقال للبحث في التحول الذي عرفته الثقافة السياسية في الفكر الغربي الحديث. وانتقالها من فلسفة تبرير سلطة الحاكم ورسم حدود العلاقة بين الديني والدنيوي إلى فضاء العلمنة الثقافية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة; السياسة; العلمنة; التسامح; الليبرالية.

Abstract:

This article aims to examine the transformation of political culture in modern Western thought. And its transition from the philosophy of justification of the authority of the ruler and draw the boundaries of the relationship between religious and secular to the space of cultural and political secularization.

Key words:Culture; politics; secularization; tolerance, liberalism

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مدخل:

لقد كانت الفلسفة السياسية في العصور الوسطى فلسفة تبريرية شأنها في ذلك شأن الفلسفة بوجه عام،في العصور التي يغلب عليها الجمود واستقرار الأمور لقوى معينة،تجد أن مصلحتها تكمن في محاربة أية نزعة إلى التغيير أيا ما كان اتجاهه. ولقد كانت القوى المسيطرة على دفة الأمور في العصور الوسطى متمثلة في رجال الدين أو السلطة الكنسية من ناحية، ثمّ سلطة الملوك والأمراء الإقطاعيين من جهة أخرى، حيث ظلّ ميزان القوى متأرجحا بين السلطتين، هذا ما يبرر كيف أنّ الفلسفة السياسية في تلك العصور انشغلت بتبرير سلطان الحاكم من ناحية، وكيفية التوفيق بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية من ناحية أخرى.

ولعلّ نظرية الحق الإلهي هي أهم ما طرحه الفكر السياسي في هذا المجال، تلك النظرية التي ترد أصل السلطة السلطة إلى الله، باعتباره المالك الحقيقي للأرض بكل ما عليها [1]، وما السلطة الزمنية ممثلة في الملوك إلاّ الممثل لهذه المشيئة في الأمور الدينية، لكن بوادر التصدع التي ظهرت في النظام الإقطاعي ـ الذي يمثل العمود الفقري للعصور الوسطى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية_كانت بمثابة إعلان عن بدء مرحلة جديدة من مراحل تاريخ أوروبا الحديث، مرحلة اتسمت بالتحول الشامل في كل مناحي الحياة، بدأً بالإنسان مرورا بالنظام الاقتصادي، وصولا إلى الدولة.

المناخ الفكري والسياسي لعصر جون لوك:

من المفيد أن نؤكد على نقطة مهمة و نحن نصدد استعراض المتن الفلسفي والسياسي "لجون لوك" John Locke (1632-1704) و هي أن المناخ الذي بلور فيه "لوك" رؤيته الليبرالية كان يتميز بانتشار الوعي و التفكير في سؤال السياسة، فكان من الطبيعي أن يجد لوك أمامه رصيدا معرفيا يختزل مختلف الرؤى الممكنة لمعالجة الإشكال السياسي، خاصة كتابات "**هيلتون**" التي ظهرت معها البذور الأولى لليبرالية. خاصة فكرته حول الحق الطبيعي [2] التي تعتبر مقولة رئيسية في الرؤية الليبرالية [3]

---

[1]) أنطوني دي كرسني و كنيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب ط 1988 ص:08

[2]) يقول طماس هوبس:"الحق بمقتضى الطبيعة هو حرية* الإنسان في استخدام قوته وفق ما يشاء هو نفسه،من أجل الحفاظ على طبيعته، وبعبارة أخرى على حياته، وبالتالي في أن يفعل كل ما يرى بحكمه وعقله أنه السبيل لتحقيق ذلك. بمعنى أن"الحقوق الطبيعية"، حقوق موجودة لدى كل إنسان"بالطبيعة"،أعني أن العقل يفترض وجودها لدى كل فرد. **انظر:**طماس هوبس،**الليفيتان**،الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر، ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، دار الفارابي،بيروت،ط1،2011،ص139،138

[3] الليبرالية مذهب فكري و سياسي ينادي بالحرية المطلقة في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،والتركيز على مبدأ الاستقلالية للأفراد والمجتمعات والدول، ومعناه التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي والداخلي،سواء كان دولة أم جماعة أو أفرد، ويتم التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها. ولكل فرد الحق والحرية في اختيار أسلوب الحياة الذي يناسبه،والعمل على تكريس الحريات ضمن عقد اجتماعي تتفق عليه الأغلبية بكل صورها المادية والمعنوية،بين الدولة والمجتمع. نقلا عن: الطيب بوعزة،نقد الليبرالية،لم تذكر دار النشر، الرياض، السعودية، ط1،2009 ، ص21

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ليس غريبا أن يبلور لوك أفكاره – مستفيدا من تجارب سابقية – المناهضة لفكرة حق الملوك المطلق في الحكم، كما نظر لها "فلمر"[1]، وهوبز، وهو يرفضها لاعتبارات عدة لأهمها:

1- العلاقة بين الملك ورعاياه ليست شبيهة بالعلاقة بين الأب وأبنائه، فالأولى علاقة سياسية و الثانية أخلاقية

2- إذا كانت السلطة المزعومة قد خلعت على آدم هذه الوصية أكرم "أباء و أمك"، فينبغي أن تكون سلطة الأم مساوية لسلطة الأب. وهو يؤكد على عدم عدالة حق البكر في الإرث دون سائر الأبناء، وهو يندد بالتناقض القائم في افتراض كون الملوك الحاليين ورثة آدم، بأي معنى حقيقي، فلا يستطيع آدم أن يكون له إلا وريث واحد، ولكن لا أحد يعلم من هو؟ ويتساءل "لوك" لو أن "فلمر" سلم بأن في الوسع اكتشاف الوارث الحقيقي لألقي جميع الملوك القائمين بتيجانهم عند قدميه.

3- إن من الخطأ القول بأن التسلط على الأولاد هو مصدر كل سلطة في الحكم فهناك الكثير من الأحكام المتسلطة لا صلة لها بعلاقة الأب بأبنائه. من ناحية أخرى سلطة الأب على أبنائه تستمر ماداموا لم يبلغوا سن الرشد. أما في مرحلة النضج فإنهم يصبحون مسئولين عن أنفسهم، ومعنى ذلك أن سلطة الأب ليست مطلقة و إنما هي مؤقتة و محددة بفترة معينة، هي التي يكون فيها الأبناء قصرا.

هذه جملة الآراء التي فند بها "لوك" مزاعم "فلمر"، المناصر لعودة الطاغية المستبد باسم الحق الإلهي[2]، من هنا "يجب بالضرورة اكتشاف ولادة أخرى للحكومة، وأصل آخر للسلطة السياسية، وطريقة أخرى لتعيين و معرفة الأشخاص الذين يحتفظون بها"[3].

الثقافة السياسية:

قبل الحديث عن الثقافة السياسية في المجتمع علينا أولا معرفة معالم تركيبة مجتمع ما قبل السياسة، لأن هذه المرحلة من التنظيم لم يصلها المجتمع البشري إلا بعد تحوله من الحالة الطبيعية إلى حال المجتمع السياسي، فما هي معالم حالة الطبيعة التي مر بها المجتمع البشري حسب جون لوك؟

إنها مرحلة جوهرها "الحرية المطلقة في تسيير دفة أعمالهم و التصرف في ممتلكاتهم و أشخاصهم حسب ما يرونه مرافقا لهم – في نطاق قانون الطبيعة – دون مطالبتهم بالتخلي عن شيء، أو الاعتماد على إرادة شخص آخر"،إذن و بموجب هذا "فالجميع متساوون، مستقلون، و ليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته، فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق، وأتى بهم إلى خضمه لأنه شاء ذلك.. و من أجل هذا يجتمعون، ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، لذا تختفي مظاهر التبعية، التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على

---

[1] Robert Filmer(1588 - 1635)، منظر السياسي انجليزي دافع عن الحق الالهي للملوك.

[2] إمام عبد الفتاح إمام،الطاغية،عالم المعرفة،رقم 183،مارس 1994،المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب،الكويت، ص218

[3] شوفاليه جان جاك، تاريخ الفكر السياسي (من الدولة القومية إلى الدولة الأممية)،تر محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت،ط4، 1998، ص 380

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الأخريين والإضرار بهم، ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير"[1]، بهذه الفرضية – حالة الطبيعة – أراد لوك أن يقدم إجابات واضحة حول حالة ما قبل الدولة، نافيا بذلك الجذور الدينية للدولة كما ذهب إلى ذلك "**فلمر**"، مؤكدا في نفس الوقت على أن الحرية الإنسانية هي الأصل وليس الاستبداد.

لكن وعلى خلاف ما ذهب إليه "هوبز"، يفترض لوك أن "حالة الطبيعة"جوهرها الحرية و المساواة فليس لأحد بالطبيعة حقوق أكثر مما لسواه. كما أن العقل الطبيعي علم الناس أنه لا ينبغي لفرد أن يلحق ضررا أو الذي بغيره، هكذا يظهر لأول مرة الأساسان الجوهريان للديمقراطية: الحرية و المساواة، في طرح فلسفي يعبر عن روح العصر الجديد.

إن حالة الطبيعة بالنسبة لجون لوك هي المرحلة التي كانت فيها الملكية، الحرية، و المساواة، حق من حقوق الأفراد. و هذه الحقوق مرتبطة بقانون طبيعي و هبه الله للبشر، لكن من له سلطة تنفيذ القانون؟

"إن تنفيذ قانون الطبيعة يصبح بهذه الطريقة في يد كل إنسان، إذا يصير له حق معاقبة من تسول له نفسه خرق القانون...وما دام الأمر كذلك فسوف يصبح لكل فرد الحق في معاقبة فرد آخر ارتكب خطأ ما، و ذلك بمقتضى قانون الطبيعة الذي يؤمن بالمساواة (...) و يعلن أن كل من ينتهك حرمة هذا القانون، يصبح المعتدي عليه مخولا قانونيا لاسترداد حقه بتطبيق العقاب أو القصاص، فإن وقع الضرر على جماعة "يصبح لهم الحق في معقبة جزاء ما فعله... أو تعويضهم كما لحقهم من أذى (...) من هذين الحقين... لم تعد مطالب الجمهور قاصرة على تنفيذ القانون وتوقيع العقاب، وإنما نادت أيضا بالتعويض كما ينجم من أضرار، و هذا يمنح الشخص الذي ناله الضرر الحق في المطالبة بالتعويض، وكذا الإستلاء على ممتلكات المذنب بمقتضى فانون حق البقاء...ليحول دون تكرار الجريمة بمقتضى حق حفظ النوع"[2].

لكن هل من المعقول أن يصبح كل فرد قاض يحكم و يقتض لنفسه؟ الإجابة "أنه من غير المعقول أن يصبح الناس قضاة يفضلون في مشاكلهم الخاصة. فهناك حب النفس.... و الرغبة في الانتقام، وحدة الطبع، سوف تجعله يغالي في أحكامه، و يستنتج عن ذلك الاضطراب و سوء التنظيم. و هنا تظهر حكمة وجود الحكومة التي ضع الأمور في نصابها.

نشأة المجتمع السياسي:

يؤكد لوك عن مسلمته القائلة "الفرد يولد حرا متمتعا بكافة حقوق القوانين الطبيعية و امتيازاتها متساويا في ذلك مع غيره من الأفراد في أنحاء العالم"، ومن هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن قيام مجتمع سياسي إلا إذا كانت لديه القوة لكي يحافظ على هذه الحقوق ويصونها من الاعتداءات. فإذا قام مجتمع سياسي على هذه الفلسفة فإنه "يتنازل كل عضو فيه عن حقوقه

[1]) جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، لجان جاك روسو، تر، محمود شوقي الكيال،(دون بيانات)، ص15

[2]) المصدر نفسه، ص16،18 بتصرف بسيط

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الطبيعية ليضعها بين يدي الجماعة، فتتولى هي حمايتها عن طريق القانون الذي تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع (...)، وعلى ذلك فالأفراد الذين تجمعهم هيئة واحدة و يخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة، تفض النزاعات فيما بينهم وتعاقب المجرمين، هؤلاء الأفراد يكونون مجتمعا مدنيا فيما بينهم"، هكذا يصبح كل عضو في هيئته سياسة خاضع لسلطتها متقيد بقوانينها وبالتالي يتنازل عن حقه الطبيعي في الاقتصاص لنفسه من المعتدين عليه، تاركا هذا الحق للحكومة التي انضوى تحت ظلها، لتنفيذ الأحكام، و هنا يمكن جوهر السلطة التنفيذية و القضائية و أصولها في المجتمع المدني"[1].

إذن عماد الحياة المدنية مبني على اجتماع "عدد من الأفراد في حالة الطبيعة مكونين شعبا واحدا أو كيانا سياسيا موحدا في ظل حكومة واحدة، أو حاكم معين يتفقون عليه و يتعاملون مع، فهو في ظل هذه الحال يتيح للمجتمع-السلطة في سن القوانين التي تتطلبها المصلحة العامة للمجتمع، وتنفيذها طبقا للشريعة، وهذا بدوره يحول الأفراد من حال الطبيعة إلى أعضاء في حكومته ثابتة"[2].

لذلك فكل من يطلّق "الطور الطبيعي" ليندمج في جماعة ما، يتوجب عليه أن يتنازل عن السلطة اللازمة لتحقيقي الأغراض، التي تآلف المجتمع من أجلها، لأن الأكثرية تلك الجماعة، ما لم يتفق صراحة على تقليدها لعدد يربو عن الأكثرية، والسبيل إلى ذلك هي الموافقة على تأليف مجتمع سياسي واحد، وذلك هو العقد الوحيد المترتب على الأفراد الذين يلتحقون بالدولة أو يؤلفونها "هكذا فما ينشئ المجتمع السياسي ويكوّنه، إنما هو اتفاق فئة من الناس الأحرار، الذين يؤلفون الأكثرية، على الاتحاد و تأليف مثل هذا المجتمع، و على هذا الوجه فقط نشأت على حكومة شرعية في العالم"[3].

ما نخلص إليه هو أن وجود المجتمع السياسي أو الدولة في نظر لوك إنما كان "بهدف توفير الخيرات المدنية و الحفاظ عليها، و تنميتها. و أنا أعني – يقول لوك – بالخيرات المدنية الحياة و الحرية، و الصحة، و راحة الجسم بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال، و الأرض و البيوت، و الأثاث و ما شبه.

يجعل لوك من الحرية شرطا جوهريا لتحقق الوجود الإنساني، و تراجع تلك الحرية في أوضاع معينة، لا ينبغي أن يكون حجة لإلغائها أو عدم الإيمان بوجودها، إذ أنه إذا كان الواقع جزئيا أو منجز فإن ذلك لا يعني إلغاء الفكرة الكلية، التي تؤكد حرية الإنسان الطبيعية و التي مؤداها أن الإنسان يتمتع باستقلاله عن أي سلطة عليا على الأرض و عدم خضوعه لإرادة بشرى فقط أو لسلطته التشريعية و رضوخه للسنة الطبيعية و حسب.

---

[1]) المصدر نفسه، ص75،76.

[2]) المصدر نفسه، ص77

[3]) المصدر نفسه، ص85

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ومع هذا تبقى حرية الإنسان مهددة بسبب النقص و الضعف اللذان يداخلان الطبيعة البشرية، مما يجعل كل فرد في حالة شعور بالخوف مع الآخرين الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن حل لهذه المشكلة، إنها مشكلة الإنسان و المواطن؟

إذا كانت حرية الإنسان الطبيعية مطلقة و لا حدود لها إلا ما تمليه الطبيعة فإن حرية الإنسان في المجتمع تعني أنه ليس مسخرا لسلطة تشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة. وأنه ليس خاضعا لأي إرادة أو مقيدا بأي قانون سوى ما تسنه تلك السلطة التشريعية. وفقا للأمانة التي عهد بها إليها[1].

هكذا تتغير وضعية الإنسان بانتقاله من الطبيعة إلى المجتمع. هذا الأخير الذي يقوم على الاتفاق و بالتالي على الاختيار، يصبح هو الإطار الجديد الذي يتحرك بداخله. الإنسان و مع ذلك يظل ما هو طبيعي قائما في صلب ما هو اجتماعي. و تستمر حقوق الانسان الطبيعية و لا يسقطها الوجود الاجتماعي لسبب أساسي هو قيام المجتمع البشري على قوانين الطبيعة و العقل. فعلاقة الفرد القائمة على الاتفاق مع الآخرين لا تسقط عنه استقلاله عنهم، لإنه سيكون طرف مشارك في وضع و إرساء قوانين المجتمع و بالتالي سيكون فاعلا في علاقته بالآخرين و يكون مقاوما[2]، لأن الاتفاق مع هؤلاء على العيش المشترك. لا ينبغي الاختلاف أو الاعتراض عليهم. مما يعني الحفاظ على ممارسة حريته و الدفاع عنها من حيث هي شرط لإنسانيته كما هي شرط للحفاظ على علاقته العادلة أو المتكافئة مع هؤلاء الذين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أعضاء في كيان اجتماعي مشترك.

يقوم المجتمع على الاتفاق الذي يؤدي إلى ضرورة وجود سلطة سياسية من جهة و مطيعين لتلك السلطة من جهة أخرى فمن جهة لدينا الأفراد الذين يتحولون إلى محكومين و الذين هم ملزمون بطاعة السلطة السياسية شريطة التزام هذه السلطة بحماية حقوقهم في الحياة و الحرية و الملكية. وهو ما يعني أن تلك السلطة ملزمة باحترامها لذلك الاتفاق و بضرورة العمل في إطاره" و عليه فهي ليست سلطة مطلقة أو مستبدة. لأنها تخضع سلطة القوانين المستمدة من إرادة المحكومين وأي اعتداء على تلك القوانين الضامنة لحقوق المواطنين يعني في نظر لوك إعلان للحرب التي هي صراع مستمر بين الغالب والمغلوب في حين أن حرية الناس في ظل الحكومة معناها الحياة بحسب قاعدة منصوص عليها، تطبق على جميع أفراد تلك الجماعة.

هذا يعني أن الدولة باعتبارها مجتمع منظم ومؤسس من طرف البشر بغرض تحقيق مصالحهم المدنية قائمة في أساسها على وجود قوانين طبيعية هي بمثابة معيار للعدل واللاعدل للخير والشر. من هذا المنظور تصبح وظائف الدولة و سلطتها محدودة إلى أقصى حد ممكن. إذ أن علاقة

---

[1]) محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي، حقوق الإنسان، دار توبقال للنشر، المغرب، (ب ت و ط)، ص26

[2]) رباني الحاج (الإنسانية و المواطنة في فلسفة جون لوك)، مجلة الموافق للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع3، 2008، معهد العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة معسكر، ص 258

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الفرد بالدولة هي علاقة تنظيم أداتي، بحيث أن انضمام الفرد إلى المجتمع المدني لا يعني الانتماء إلى ما انتهى إليه هوبز في كتابة الليفيتان أو روسو في العقد الاجتماعي[1]، ولا معنى للدولة القهرية التي تتحول من وسيلة إلى غاية يكون الإنسان وسيلة لها،و هذا يتعارض مع الطبيعة و مع العقل كما أنه يتناقض مع الإرادة إذ أنه يستحيل على البشر أن يمنحوا الحاكم إرادة مطلقة هم أنفسهم عاجزون عن إمتلاكها، فالسلطة المطلقة غير ممكن الحصول لها على شرعية لانها غير متوافقة مع حقوق الإنسان التي قامت عليها و من أجلها.

يقول لوك في كتابة رسالة في التسامح "أن الدولة هي مجتمع بشري يهدف إلى غاية واحدة هي الحفاظ على الخير العام ورعايته، و المقصود بالخير العام، الحياة، و الحرية، و الاعتناء بالجسد و الحفاظ عليه و حمايته من الألم، و تشجيع الخيرات الخارجية أي المادية مثل الأراضي و النقود و الأثاث...إلخ[2]، ذلك إن واجب الحكم المدني تطبيق القوانين... لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم، و لكل فرد على وجه الخصوص، بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية... لذلك ينبغي تكون السلطة المدنية و الحقوق و السيادة محكومة بهدف واحد هو رعاية هذه الشؤون المدنية و تنميتها"[3].

الملكية:

إذا كان **هوبز** تصور الحالة الأصلية للطبيعة البشرية، حالة فوضى و حرب الجميع ضد الجميع، و أن الأمن و الاستقرار و الإعمار لم يبدأ إلا بفعل قيام سلطة مستبدة، فإن لوك يرى بأن حالة الطبيعية كانت حالة حرية ومساواة، تمتع خلالها الفرد بحق الملكية الفردية، التي لم ينازعه فيها أحد، علما أن هذا المبدأ لا يعتبر في نظر لوك تعديا على الحقوق الطبيعية للإنسان، المضمونة له بحكم دليل العقل الطبيعي الذي يقضي بأن للبشر منذ ولادتهم الحق بالبقاء، و ما يلحق به من مأكل و مشرب و ما شابه من أمور... و قد أعطيت لهم الأرض و كل ما عليها من أجل بقاءهم و رفاهيتهم، "فالله الذي جعل العالم متاعا لجميع الناس، مد أعطاهم العقل أيضا ليستخدمون فيما يمكن أن يعود عليهم بالفائدة. فالأرض و ما عليها قد أوجدها الله لينعم الناس بخيراتها. و يجدوا فيها راحة لهم... وليس لأي إنسان – أصلا – أي نوع من السيادة على هذه الأشياء طالما أنها من نتاج الطبيعة وطالما أنها لصالح البشر"[4]، لكن إذا كانت الأرض وما تنتج قد أعطيت لوك للبشر جميعا، فكيف يمكن الحديث عن الملكية الخاصة؟

---

[1] المرجع نفسه، ص ص258، 259

[2] المرجع نفسه، ص260

[3] المرجع نفسه، ص 261

[4] جون لوك، رسالة في التسامح، تر، منى أبوسنة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 1997، ص 23،24

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

يتحدث **لوك** عن الملكية المشاعية، ليس من زاوية أنها ناتجة عن عقد يلزم بقائها كذلك، و لكن الملكية المشاعية تعني انه لا أحد يدع ى امتلاكه لها، أو حفه فيها دون غيره و عليه "فالأرض و ما عليها من مخلوقات تصبح حقا مشاعا للجميع، أي أن لكل فرد نصيبه، و هذا الحق خاص به وحده و متصل بذاته، وهو يتمثل في الوظيفة التي يؤديها جسده، والعمل الذي تنجزه يداه إذن فهو و يمزج ما وهبته الطبيعة إياه، بجزء من ذاته مكونا بذلك ملكية خاصة"[1]، الملكية إذن تتحول من العام إلى الخاص عن طريق ما يبذل من جهد و عمل فالعمل أساس الحق في الامتلاك، و من يتحرش بها قد أصلحه سواه بعمله و تعبه فإنه يرمي إلى الاستيلاء على ثمرة جهد الأخريين دون وجه حق أي طالما أن الفرد يفلح الأرض و يزرعها و يستفيد من حاصلاتها فإنها تصبح بذلك ملكا له. فهو بعمله هذا استخلصها من حالة الشيوع.

إن مشكلة الاحتكار والاستيلاء لم تطرح بالنسبة لجون لوك ما دام أن " امتلاك أي جزء من الأرض عن طريق إصلاحها لم يعد يعتبر تحيزا أو شيئا يمس حقوق الأخريين – ما دام هناك أجزاء أخرى كبيرة وصالحة، بل تزيد عن الحاجة- وبذلك لن يؤثر هذا الجزء الذي اختص به نفسه على ما تبقى للأخرين"[2].

إن الفكرة الأساسية التي يبني عليها **جون لوك** رأيه في الملكية أساسها وجود مساحات شاسعة من الأرض... و هي بطبيعة الحال تزيد عن حاجته السكان أو أنهم يعجزون عن استغلالها بأكملها... ولذلك كان للجميع الحق في استخدام أكبر حيز و امتلاك كل ما يمكن الحصول عليه بالعمل والكفاح، ولكن كيف سيكون الحال لو كانت الأراضي و ما عيها من ثروات أقل من أن تبلي حاجيات سكانها؟

إن إجابة **لوك** تضعنا أمام مأزق تلفيقي، لجأ إليه لتبرير بقاء حالة الطبيعية محافظة على مبدأ المساواة رغم قيامها على مبدأ الملكية الخاصة. يقرر **لوك** بأن معيار الملكية الذي حددته الطبيعة ساد في الفترة التي كان فيها عدد البشر قليل في مقابل أراضي شاسعة، لكن ظهور النقود على ساحة التعاملات خلخل القواعد التي بنيت عليها حالة الطبيعة، أي العيش وفق قاعدة لكل حسب عمله و لكل حسب حاجته، فالنقود "هذا الشيء الذي يحتم الناس المحافظة عليه، حتى يمكنهم استخدامها في الحصول على المستلزمات الضرورية في الحياة... قد أدى إلى ملكية الأفراد بنسب متفاوتة، فاختراع النقود كان بابا يلجونه لاستمرارها وتنميتها"[3]، بمعنى أنه لولا ظهور النقود في حياة الأفراد واكتشافهم لمزاياها،(القابلية للتخزين وعدم التلف)، لبقوا في حالة الشيوع الأولى، حيث "لا يوجد ما يدفع المرء إلى الاستزادة من الممتلكات (...) ليأتيه المال عن طريق بيع المنتجات (...) [و] حيث لم تكن النقود

[1]) جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، لجان جاك روسو، تر، محمود شوقي الكيال،(دون بيانات)، ص32 .
[2]) المصدر نفسه، ص36
[3]) المصدر نفسه، ص 46

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

معروفة في أي مكان. فإن الفرد إذا اكتشف فائدة النقود و قيمتها بين جيرانه، فسوف يندفع بكل قواه إلى زيادة خطه من الأملاك"[1].

إن دخول النقد كان عاملا حاسما في إعلان النهاية بالنسبة لحالة الطبيعية التي كان يسودها السلام، و الود، والتعاون، وبدأ يدخل عنصر الخلاف وعدم وضوح الرؤية "حيث ساعدت زيادة السكان والأموال على التقليل من شأن الأرض، [و] اتجهت الجماعات إلى تقسيم الحدود التي تفصل بين مناطقها وسنت القوانين فيما بينها لتنظيم الملكيات الخاصة للأفراد داخل مجتمعهم"[2].

من هنا بدأ يظهر ذلك التحول على المجتمع المشاعي، لتظهر الحاجة الملحة للسلطة المخولة للبحث في النزاعات الناتجة عن حب التملك و المحافظة عليه، وبمجيء هذه السلطة تستخرج البشرية من حالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني.

إن ولادة النقد ووظائفه الاجتماعية دمرت "الحدود التي كان الاستعمال الشخصي للأموال المادية يفرضها على تلك الثروات، وفتحوا الطريق للثروة اللا محدودة للتراكم، وهذا الأمر يتضمن...أن الحدود المعينة بالأصل للتملك منذ الحالة الطبيعية، ألغيت مع اختراع النقد، وأن الحق بالاكتساب اللا محدود منذ الرضى الضمني بقيمة الفضة. تأسس كحق طبيعي، إذن في هذه الوضعية مطلوب من السلطة المدنية أن تبلور نظام متفق مع القانون الطبيعي والإلهي الذي اختلف بظهور النقد"[3].

إن الأفكار التي بلورها لوك في مقالته الثانية حول الحكم المدني لا يمكن أن تتوقف عند الحد الذي نقول معه، أنه المؤسس للملكية الفردية لأن "وحدة مفهوم الملكية لا يمكن التفكير بها إلا إذا قبلنا بخضوع ملكية الأموال إلى الشخصية و الحرية الإنسانية. إن الملكية بالمعنى الواسع، هي إذن الترجمة الملموسة للذاتية والحرية اللتين ليس لهما من معنى إذا كانت منتجات نشاطي غريبة عني كليا. بهذا المعنى يكون مذهب لوك في الملكية مشابه بشكل دقيق لمفهومه في السلطة السياسية ولنظريته في المعرفة: فسواء تعلق الأمر بالثروات المادية، أم بالمؤسسات السياسية، أم بالمفاهيم الأخلاقية، فإن الذاتية البشرية هي التي تخلق و تؤسس القيمة الاقتصادية، والشرعية السياسية أو صلاحية المفاهيم"[4].

إن تركيز **لوك** على الملكية الفردية يعتبر من وجهة نظر تاريخية تعبير ضمن عن البدايات الحقيقية لعصر الليبرالية الكلاسيكية حتى وإن كانت في صورتها الجنينية هكذا فإذا كانت نظريات المجتمع المدني القديمة نظمت نفسها حول فكرة الصالح العام، فإن لوك قام "بإفراغ هذه الفكرة من

---

[1]) المصدر نفسه، ص 47

[2])المصدر نفسه، ص44

[3]) المصدر نفسه ص 44

[4]) شاتليه فرانسوا و آخرون، معجم المؤلفات السياسية، تر، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط2،2001،ص919.

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مضمونها العمومي الجوهري...[و] أضفى على المصلحة أهمية بالغة في الوقت ذاته الذي اختزل فيه الدولة إلى وظائف تنفيذية في خدمة مجتمع مدني منظم حول الملكية الخاصة....وحتى لو كان المجتمع المدني قد تشكل أصلا بعمل تعاوني. فإن المصلحة الفردية كانت واضحة دائما و تفرض نفسها على تفكير لوك"[1].

لقد مهدت هذه الأفكار الطريق أمام فلاسفة عصر التنوير. كما أن بناء المجتمع السياسي عند جون لوك على أساس من الملكية، قد وضع الأساس للرأسمالية الحديثة. فلقد افترض أن الملكية الشخصية لم يكن لها وجود عند بدأ الخلق. فالله قد وهب الأرض للجنس البشري مشاعا فيم بينهم، ولكن لم يلبث الإنسان أن استخدم في جمع قوته و عيشه جهده الخاص، فأضفى على الثروة الطبيعية شيئا متفردا صادرا عن شخصه، و بذلك حولها من ملكية شائعة إلى ملكية خاصة. فلم تعد الثروة الطبيعية في حالتها الأولى و إنما اكتسبت صفة جديدة بما أضافه الفرد إليها من مجهوده الشخصي فاستحقت أن تكون ملكه، واستحق هو أن يملكها، وبهذا وضع جون لوك نظرية الملكية و أقامها على العمل و استهدافا لتبرير الرأسمالية الجديدة[2].

حدود العلاقة بين الكنيسة و الدولة

مبدئيا يمكن أن نعتبر أن أول انتصار واضح لليبرالية هو ذلك الذي تحقق من خلال أطروحات جون لوك في مؤلفه رسالة التسامح. التي بين من خلالها حدود مسؤولية الدولة على اعتبار أن "الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها، و تنميتها"[3]، ومن جهة تلك الخيرات، الحياة، الحرية، و الصحة، و راحة الجسم، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال، والأرض، والبيوت، و الأثاث...إلخ.

بهذا تتحدد المهمة الأساسية للحكام المدني: في "توفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم، و لكل فرد على وجهة الخصوص، بالامتلاك العادل للأشياء الدينيوية"، و عليه كل من يخالف القوانين التي اتفق عليها من أجل المحافظة على العدل و المساواة يتعرض للعقاب، من طرف السلطة المدنية، التي لا هدف لها سوى رعاية الشؤون المدنية و تنميتها.

إما إذا تعلق الأمر بخلاص النفوس ومصير الإنسان فإن الأمر بيد الإنسان نفسه و لا يمكن أن تمنح سلطة لأحد يستغلها بدعوى أنه ينشد الخلاص للناس، "لأن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني (الدولة) أو أي إنسان آخر، ذلك أن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك... ثم أن من غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السلطة للحاكم

[1] المرجع والصفحة نفسها.

[2] إهرنبرغ جون، المجتمع المدني، تر. علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة. بيروت، ط1، 2008، ص176، 177

[3] محمد عبد المعز نصر. مرجع سابق. ص 79

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لأنه لا يقبل أي إنسان سواء كان أميرا أو من أفراد الرعية أن يترك خلاصه لإنسان آخر"[1]، مع هذه الآراء تبلورت النزعة الفردية بشكل واضح، نزعة سوف تتبلور مع حدود السلطة المدنية و مؤسسته الكنسية. بحيث يصبح:

1- خلاص الإنسان ليس من شؤون الحاكم المدني، لأن اختصاصه يتعلق بسلطة مدنية، والإيمان شيء داخلي "ومن طبيعة العقل أنه لا يمكن إجباره على الإيمان استنادا إلى قوة برانية"[2] حتى ولو كان ذلك بالسجن و التعذيب، لأن العقوبات تفقد فعاليتها لأنها عاجزة عن إقناع العقل.

2- حتى و لو سلمنا أن سلطة القانون و العقوبات مجدية لجعل الناس على دين الملك،فإن هذا التسليم يصبح معه الناس مضطرين للتخلي على نور عقولهم. من جهة أنه ليس للكنيسة أن تحجر على إرادة الأفراد الحر، و ليس لها أن ترغمهم على إعتناق آرائها، فالكنيسة ما هي إلا "جماعة حرة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله وبأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم"[3].

من هذا المنطلق تعتبر الحرية الفردية جوهر الممارسة الدينية فكما أن الحكم المدني ليس له أن يحجر على حرية الفرد فليس للكنيسة أن تدعي سلطانها على الأفراد، إذن ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو بطائفة معينة، و لكنه ينضم طواعية إلى كنيسة ما، يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة المقبولة من الله"[4].

لقد كان لوك من روائد الحرية الفردية في الميدان السياسي والديني، فهو في رسالته للتسامح سوف يؤسس لمبدأ الفصل بين مجالي الدولة والكنيسة، جاعلا الحرية سقفا لكل ممارسة، محررا الإنسان من التبعية لرجال الكنيسة واضعا مصيره بين يديه. لقد حملت هذه الآراء – كما حملت إنسانية عصر النهضة – تطلعات الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك "لقد نادى مفكرو النهضة بصوت الحرية، فأعلنوا أن الفرد الحر هو الغاية، و أن الإنسان و طبيعته البشرية هما البداية لكل طرح أو تساءل عن مكانة الإنسان في الكون، ووضعه في المجتمع (...) فالإنسانية تدعو إلى تحرر الإنسان من التبعية لرجال الكنيسة، و تضع تقرير مصيره بنفسه" [5]، الأمر الذي تزعزع معه، استبداد الكنيسة الإيديولوجي خاصة مع الضربات التي تلقتها على يد حركة الإصلاح الديني بزعامة مارتن لوثر فقد أنكر لوثر فكرة أن الكنيسة ورجالاتها وسطاء بين الإنسان والله، و أنكر صكوك الغفران، و رأى أن الإيمان قضية ذاتية مباشرة بين الفرد وربه.

---

[1]) جون لوك، رسالة في التسامح، تر، منى أبو سنة، المجلس الا على للثقافة، مصر ط1، 1997، ص23

[2]) المصدر نفسه، ص24

[3]) المصدر نفسه ، ص 25

[4])المصدر نفسه، ص 27

[5])المصدر و المكان نفسه

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بهذه النظرة حدث "الانتقال التدريجي من المفهوم المسيحي عن الإنسان ككائن روحي منفتح على العالم الآخر إلى الإنسان ككائن حي ، سمته الأساسية أنه كائن رغبة ودوافع غريزية".

يظل جون لوك المؤسس الحقيقي للمذهب الليبرالي في دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الإنجليزية. و قد بدأت – عند لوك – تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للأفراد و التي يستمدونها من القانون الطبيعي، السابق على القوانين الوضعية، و هذا القانون الطبيعي يفرض نفسه على الجميع فمنه يستمد الأفراد مباشرة حقوقهم الأساسية من ناحية، فضلا عن أنه يقيد المشرع بقيود دستورية لا يستطيع مجاوزتها من ناحية أخرى، ومن هنا فإن الديمقراطية عند **لوك** لا يمكن المساس بها من حريات الأفراد و حقوقهم الأساسية و لو باسم الأغلبية فالعقد الاجتماعي – عند لوك – ليس تنازلا من الأفراد عن السيادة للسلطان بقدر ما هو اتفاق بين الجميع في إطار القانون الطبيعي[1]، و هذه هي فكرة الديمقراطية الدستورية[2].

وهو- جون لوك- من جهة أخرى الممثل الحقيقي لليبرالية حين يجمع بين الديمقراطية وحقوق الأفراد فالديمقراطية عنده و هي تتطلب المشاركة في الحكم. فإنها لا تطلق العنان للأغلبية و إنما تقيدها بقيود دستورية من حقوق الأفراد في المشاركة في الحكم. ومن ثم في الدعوة إلى الديمقراطية، ولكنها و بنفس القوة تضع القيود و الضوابط على حكم الأغلبية وكافة السلطات، فهي ديمقراطية دستورية تحمي حقوق الأفراد الأساسية و حرياتهم، ويؤكد **لوك** على اعتبار يصبح فيما بعد أحد أسس الليبرالية – وهو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة. فالاعتراف بمجال خاص يستقل الفردية دون تدخل يتطلب أن تتوزع الملكية و لا تتركز في يد واحدة – ولو كانت يد الدولة. وهنا أيضا نلمح بأن الاحتكار عدو الليبرالية، يستوي في ذلك الاحتكار الخاص أو العام، فالحرية تتطلب تنوع الملكيات، ومن هنا تصبح الملكية الخاصة شرط لحرية الأفراد. و هكذا نجد لدى لوك مبدأين أساسين من مبادئ الليبرالية و التي استمرت معها إلى مقتنا المعاصر، ألا و هما فكرة دولة القانون من ناحية و فكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى[3].

خاتمة:

خلاصة القول ان كتابات جون لوك أرست دعائم الحرية الفردية في انجلترا، و لا يخفي تأثير **لوك** على مجريات الأحداث، فقد كان لعمله الذي كتبه قبل الثورة رسالتين عن الحكومة المدنية "دور في الجدل السياسي الذي كان قائما في انجلترا حول موضوع الليبرالية وحقوق الإنسان إلى القرن

[1]) فكرة القانون الطبيعي فكرة ضاربة بجذورها في تاريخ الفكر الفلسفي، حيث يراد بهذا المفهوم، انه هناك قانون خالد ثابت يعلو كل ما هو وضعي، علما ان هذه الفكرة عرفت العديد من القراءات والتأويلات عبر مسارها سواء من الناحية الفلسفية أو الدينية أو القانونية. انطلاقا من الفلسفات الشرقية مرورا بالفلسفة اليونانية والرومانية، الفكر الكنسي القروسطي وصولا للفلسفة الحديثة.

[2])المصدر و المكان نفسه

[3]) سبيلا محمد، الحداثة و ما بعد الحداثة، مرجع سابق،ص 102

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

السابع عشر تحديدا فإنهم يقصدون بذلك عمل جون لوك (رسالتين عن الحكومة المدنية) كما تبدو أهمية عمله أيضا في أنه أعطى للثورة الانجليزية مرجعية فكرة و فلسفية ساهمت في بناء قاعدة شعبية غدت السند الفكري للثورة[1].

من ناحية أخرى كانت كتاباته خطوة حاسمة في توحيد الثورة السياسية البرجوازية في انجلترا التي قامت بتغير النظام السياسي ،الذي كان سائد في أوائل القرن إلى النظام الليبرالي وتشير السمة الثورية المحدودة للرسالة الثانية لجون لوك إلى الحدود التاريخية لمشروع لوك. تلك الحدود الناشئة إلى حد كبير من الأهداف المحدودة للثورة السياسية البرجوازية. و قد ألقت هذه رسالة الضوء بشكل سليم على حقيقة أن الليبرالية في القوانين السابع عشر والثامن عشر كانت تهدف واقعيا إلى اسقاط حكم الأرستقراطية التقليدية وإحلال الحكم البرجوازي محلها، وقد طالبت البرجوازية – التي شكلت السند الرئيسي لليبرالية الأولى – بالمساواة ببساطة لكل البشر، وطالبت بالحرية السياسية والاقتصادية على السواء في مواجهة الامتيازات الملكية والأرستقراطية ضد النظم الاقتصادية و التقليدية. و قد كانت هذه المطالب في مصلحة البرجوازية[2].

[1]) حازم الببلاوي،عن الديمقراطية الليبرالية ،دار الشروق،القاهرة،ط1،1993، ص 12

[2]) المرجع نفسه، ص 12،13